

زنايل مخالمر النكوبل في اللغة العربية

بلين التفسير والمبشر

عبد الكريم خليل

المركز الجامعي ميله

الحديث، بتقصي بعض الظواهر التي تلحق الأسماء والأفعال لغرض إحداث الخفة وإزالة الثقل وتحقيق المواءمة والاقتصاد في المقاطع الصوتية.

ولا يتم هذا الانسجام الصوتي إلا من خلال العودة إلى البنى العميقة لتلك الكلمات المحولة وذلك من أجل تسهيل تعليمها للمتلقين الناشئين، ومحاولة تبسيط هذه المسألة، وبالتالي تحبيب علم الصرف للطلبة والمتعلمين الذين يعانون من النفور منه، ولعل مرد هذا الإحساس يعود إلى صعوبة هذا الفن وجفافه ودورانه في سكة تكاد أن تصدأ؛ لكثرة سلاكها.

إن هذه الدراسة تحاول إعادة ترميم سكة الصرف العربي، وذلك بالاعتماد على آراء المفكرين والعلماء واللغويين المحدثين، الذين أسهموا إسهاما عظيما في إثراء الدرس الصرفي العربي وحاولوا جاهدين تبسيطه وتجديده، وربطها بأفكار جهايزة اللغة القدماء وتعليقاتهم؛ لأن هؤلاء المحدثين استندوا إلى الأفكار الأولى للقدماء، فزادوا عليها، وأنقصوا منها، وبدلوا فيها تبديلا، حتى تراهم أحيانا يبررون الظاهرة بتعليل يفوق القدماء صعوبة.

أولا: مفهوم التحويل:

التحويل من المصطلحات المستعملة حاليا بكثرة، لأن له فائدة عظيمة في الدرس الحديث؛ حيث إن دراسته والإلمام بقوانينه يكشف عن البنى العميقة للتركيب والمصطلحات العربية.

1- التحويل لغة:

ورد في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):
"تحوّل عن الشيء: زال عنه إلى غيره، وحال الرجل"

ملخص:

النحو والصرف علمان متكاملان، يخدم بعضهما الآخر؛ ذلك أن الأول يحتاج إلى التصريف لمعرفة أصل الكلمة، ومن ثم الحكم عليها، من حيث البناء والإعراب، أو غير ذلك مما يحتاج إليه النحوي في تحليل وتفسير الظواهر النحوية واللغوية المختلفة.

ولما كان اهتمامي منصبا على الدراسات الصرفية -التي لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن التطبيقات النحوية، لأن الكلمة العربية يُحتاج قبل إعرابها إلى معرفة أصلها واشتقاقها- أحببت أن أخوض في مجال تعليمية التحولات الصرفية للمشتقات والأفعال العربية، بنظرة حديثة تنكئ على علم الأصوات الحديث ومبادئ التعليمية.

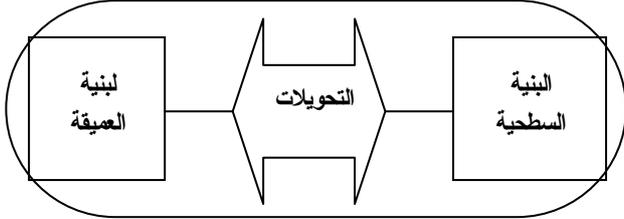
لقد كان النحاة القدامى يصنفون الفعل (قال) في باب (نصر) ويضعونه في باب (فعلن)، ثم يبررون ذلك بنظام الإعلال والإبدال، الذي صعب من تعليمية الصّرف والنحو بالنسبة للمتعلمين، ولو أنه قيل أن هذا الفعل من باب (جال) مثلا، ووزنه هو (فأل) عوض (فعلن) لأمكن التخلص من هذا التعقيد الذي لا جدوى منه.

وتحاول هذه المقالة عرض بعض هذه الجوانب المستعصية، وتسهيلها للمتلقين بطريقة صوتية حديثة، تتوافق مع مبادئ التيسير والتعليمية المنشودة.

مقدمة:

تعرض هذه الدراسة للمشتقات العربية المحولة، وذلك ببيان التوجيه الصوتي من منظور علم الأصوات

فالمدرسة التوليدية التحويلية تعد هذين البنيتين¹⁰، أحد الأجزاء النظرية الأساسية؛ أنها من نتائج نظرة هذه المدرسة إلى نظام القواعد. إن الوصف النحوي للجمل كما قدمه "تشومسكي" له جهتان: إحداها سطحية والأخرى عميقة، والقواعد التي تربط بين البنيتين تسمى التحويلات النحوية¹¹.



وأهم عناصر التحويل في المدرسة التوليدية التحويلية: التحويل بالزيادة، والحذف، والترتيب والاستبدال.

أما التحويل بالزيادة يكون بإضافة عنصر إلى عناصر الجملة النواة، ويعبر عنه رياضياً بالقانون الآتي: أ ← (أهب)، أي إن (أ) تتحول إلى (أهب)، بحيث (ب) غير متضمنة في (أ)¹².

والتحويل بالحذف هو عكس الأول، فهو إسقاط أحد عناصر الجملة، ويعبر عنه التحويليون بالمعادلة الآتية: (أهب) ← ب، فالبنية العميقة التي تتكون من (أهب) أصبحت في البنية السطحية (ب) فقط¹³.

بينما يكون التحويل بالترتيب بإحلال عنصر مكان آخر في الجملة الواحدة، وقد عبر عنه التحويليون بالمعادلة الآتية: (أهب) ← (بأ)¹⁴.

في حين يكون التحويل بالاستبدال بإحلال صيغة لغوية مكان أخرى¹⁵، ويعبر عنها بالقانون الرياضي الآتي: (أ ← ب)، أي استبدال حرف الألف بالباء.

ويكاد أن يكون مصطلح التحويل خاصاً بعلم الصرف وحده؛ لأن اللغويين العرب القدماء كانوا أكثر ما يشيرون إليه عند دراسة التغيرات التي تطرأ على الكلمة الواحدة، فيكون بذلك ما أشار إليه التحويليون امتداداً لما ورد في علم الصرف قديماً؛ لأن التحويل بالزيادة والحذف كائن في الأفعال والأسماء، فهي قابلة لهما، فالكلمة (تَرَسَ) تمثل الجذر اللغوي، وهو الفعل، تتحول إلى (يَدْرُسُ) و(أَدْرُسُ) و(تَدْرُسُ) و(نَدْرُسُ) بإضافة حروف المضارعة الأربعة، وتتحول أيضاً إلى (تَرَسَتْ) و(دَرَسَتْ) و(دَرَسْتُمْ) وغيرها من الصيغ

يَحُولُ: تَحَوَّلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَكَذَلِكَ حَالَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ أَيْ تَحَوَّلَ مِنْهُ"¹.

وَالْحَوَّلُ يَجْرِي مَجْرَى التَّحْوِيلِ، يُقَالُ: "حَوَّلُوا عَنْهَا تَحْوِيلًا وَحَوَّلًا". وَالتَّحْوِيلُ مَصْدَرٌ حَقِيقِيٌّ مِنْ حَوَّلْتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (لَا يَبْعُوثُ عَنْهَا حَوَّلًا)². أَيْ تَحْوِيلًا³. وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: (لَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا)⁴. أَيْ تَبْدِيلًا وَتَغْيِيرًا.

يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ مَفْهُومَ (التَّحْوِيلِ) هُوَ التَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ، مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى أَوْ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْإِنْتِقَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ.

2- التحويل في اصطلاح : المدرسة التوليدية التحويلية/

النحو العربي :

يعود هذا المصطلح عند التوليديين إلى العالم الأمريكي الشهير (تشومسكي نوعم CHOMSKY (Noam)؛ الذي أعلن عن نهج جديد لدراسة اللغة وهو القواعد التوليدية التحويلية، وذلك في كتابه الذي صدر سنة 1957، وهو كتاب "البنى التركيبية".

وقد أحدث هذا التيار ثورة في عالم اللسانيات الحديثة⁵. ومرت المدرسة التوليدية التحويلية بثلاث مراحل رئيسية هي:

أ- مرحلة النظرية الكلاسيكية: ظهرت بظهور كتابه "البنى التركيبية" سنة 1957.

ب- مرحلة النظرية النموذجية: ظهرت بظهور كتابه "مظاهر النظرية التركيبية"، سنة 1965م.

ج- مرحلة النظرية النموذجية الموسعة: وظهرت بظهور كتابه "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية"، سنة 1972م⁶.

لقد ميز "تشومسكي" بين البنية السطحية والبنية العميقة، فالأولى هي التركيب التسلسلي السطحي للوحدات المادية المنطوقة أو المكتوبة، وعليها يستند التفسير الصوتي للجملة، وهي مختلفة بين الأشخاص⁷.

أما البنية العميقة فهي عنده⁸ تعني التركيب الباطني المجرد للجملة الموجود في ذهن المتكلم فطرياً، ومنه يستمد التفسير الدلالي للجملة، وهذه البنية يشترك فيها جميع البشر⁹.

إن هذين المصطلحين (البنية السطحية والبنية العميقة) إنما تحدد مفهومهما بدقة عند "تشومسكي" في كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" الذي نشر سنة 1956م.

يفسر علماء اللغة المحدثون هذا التحويل بأنه ناتج عن تأثير الثاني (التاء) في الأول (الواو)، حيث فني الأول في الثاني، وهو ما يسمى بالمماثلة الكلية الرجعية، فصوت "التاء" في (أَوْسَع) "يتسم بلامح قوة، وذلك لأنه انفجاري علاوة على أنه تحصن بالحركة، في حين أن الواو لبسه السكون، والحرف الساكن حرف مّيت -كما وصفه القدماء- فعمد الناطق إلى مثل هذا الإبدال للتخلص من الضعف، وليكون نطقهم من وجه واحد"¹⁷.

وهناك من فسر أن التخلص من الواو هنا ناتج أن العربية ترفض المقطع المتوسط المغلق (إو iw)؛ لأن نهايته تنتهي بواو مكسور ما قبلها، وهي نهاية هابطة، فتحذف الواو وتعوض بتاء مائلة للصوت التالي لهذه الواو، وهو التاء هنا¹⁸.

ولكن هذه النظرية غير مطردة، لأن هناك حالات لا تعوض فيها هذه الواو بحرف مماثل للحركة التي تليها، ومن ذلك المصدرية، فمصدر الفعل (أَوْصَلَ) هو (إِصَالَ)، الذي أصله (إِوَصَالَ)، وفيه المقطع الذي ترفضه العربية (إو iw)، ونحن نلاحظ أن الواو في هذا المقطع لم تقلب صادًا (إِصَالَ)، بل قلبت (واوا).

لذلك يمكن أن نحافظ على هذا الاطراد، بأن نقول إن حرف الواو هذا المسبوق بكسرة، قلب ياءً؛ لأن ما قبله مكسور -كما تشير إليه القاعدة الصرفية القديمة- فأصبح الفعل (إِئْتَصَلَ)، ثم يقال على الياء هنا ما قيل على الواو من أنها حرفٌ (ساكن وميت)، لذا غلبتها التاء الانفجارية القوية.

2- (نموذج الافتعال من الفعل صَبَر):

إن البنية العميقة للفعل (إِصْطَبَرَ) هي (اصْتَبَرَ)، فهو على وزن (أَفْتَعَلَ)، حيث تحولت التاء، وهي تاء الافتعال، إلى طاء، والسبب هنا يعود إلى تأثير الصاد المفخمة على التاء المرققة، فأبدلت إلى نظيرها المُفخَّم وهو (الطاء)¹⁹، أي تحقيقاً للانسجام والتقارب بين الحرفين وتسهيل النطق وتقليل الجهد العضلي²⁰ تبعاً لقانون المماثلة الصوتية.

ولقائل أن يسأل: لماذا قلبت التاء طاء ولم تقلب حرفاً مفخماً آخر؟ ثم لماذا لم تقلب صاداً كأختها الأولى ثم تدغم فيها؟، ثم لماذا لم تقنّ كما فנית الواو في (أَتَصَلَ)؟.

إن هذه التاء إنما قلبت طاءً، لأنها قريبة منها، ثم إنهما ينتميان إلى المخرج نفسه وهو (الطع) عند

الأخرى التي تم توليدها بالزيادة إلى الكلمة الأولى التي تمثل الأصل (الجزر أو المادة اللغوية)، وكذلك الاسم (تَرْسٌ) يمكن أن يضاف إليه ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب.

وكما جرت هذه الزيادة في أصول الكلمات وجذورها، وتحولت إلى صور أخرى جديدة (مولدة بالزيادة)، يتم كذلك التحويل بالحذف من خلال إسقاط هذه الحروف أو الضمائر الجديدة، لتعود الكلمة إلى سيرتها الأولى (الأصل).

والشيء نفسه يقال عند التحويل بالترتيب، فعناصر الكلمة وهي الحروف، يمكن أن يعاد ترتيبها بطريقة أخرى وهذا ما يسمى عند علماء الصرف القدماء بـ"القلب المكاني"، فكلمة مثل "وَدَع" تعطينا خمس صور أخرى عند تقليبها، وهي (وَعَدَ، نَوَعُ، دَعَوُ، عَوَدَ، عَدَوُ)، وهذا منهج الخليل الفراهيدي في "العين"، الذي اعتمد فيه نظام التقلبات، أي إعادة ترتيب حروف الكلمة وجمعها من جديد، (تفكيكها ثم إعادة جمعها).

وكذلك التحويل بالإحلال أو الاستبدال هو نفسه القلب في حالة الإحلال والإبدال، كما في الفعل (قَالَ) الذي أصله (قَوْلُ)، قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، طلباً للخفة واليسر في النطق. فالقلب هنا يعني استبدال أو إحلال حرف مكان آخر.

إن اطلاع تشومسكي على بعض مباحث النحو العربي، ونعني بذلك الأجرومية¹⁶ قد يجعلنا نحس ببعض الشكوك في كونه قد استرق أساس نظريته من لغة العرب، ويزيد ريبنا أكثر إذا عدنا إلى مناظرة عبد الرحمن الحاج صالح -أب اللسانيات في الجزائر- لتشومسكي، وتفوقه عليه من خلال كشفه لبعض الأفكار التي نهبها من العربية.

ثانياً: التحويل بإبدال (قلب) صامت إلى صامت:

يدخل هذا التحويل على الأفعال التي تبدأ بالحروف: "الواو، الياء الصاد، الدال والذال والزاي"، حينما يُصاغ الافتعال منها.

1- (نموذج الافتعال الفعل وَصَلَ):

الفعل (وَصَلَ) مثال واوي، وزنه (فَعَلَ)، يتحول إلى (أَتَصَلَ) حينما يوزن على (أَفْتَعَلَ) فبنية العميقة هي (أَوْتَصَلَ).

ثالثاً: التحويل بحذف حرف، واستبداله بحركة قصيرة أو همزة:

1- (نموذج الفعل خشي):

يكون مثل هذا النوع من التحويل في مثل الفعل (خشي) الذي تسند إليه تاء الفاعل، فيصبح (خشيئ). يرى المحدثون أن الياء في هذا الفعل ناتجة عن تتابع حركتين قصيرتين (كسرتين) تحولتا إلى كسرة طويلة، وبنيته العميقة هي (خشيئ)، ولما كانت العربية تكره المقطع المزدوج (إي iy) وترفضه، عمدت إلى حذف الياء لوقوعها في نهاية مقطع هابط، وذلك للمخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من الياء²²، وتعويضها بحركة من جنس الحركة التي تسبقها، وهي الكسرة.

لعل هذا التعليل قد زاد هذه الظاهرة تعقيداً، فالمتعلم يرى الياء مائلة أمامه، ثم يُقال له إنها حذفت وعوداً عنها بكسرة، ثم التقت كسرتان آتتا فيما بعد إلى ياء. فهم في التمثيل -هنا- كمن يعمد إلى البئر التي تقدم منها عاطش، فيفرغون ماءها الطبيعي النقي بالكامل، ويسدون منبعها وهو ينتظر وحلقه يكاد يجف من الريق، ثم يعيدون ملاءها بماء البحر الذي أعيدت تحليته بماكانت وآلات حديثة.

ولعل التوجيه والتعليل الصوتي لمثل هذه الحالة هو تخلص العربية من المقطع (شيئ) (chiy)، بحذف السكون، ليستقر المقطع على صورة (شيئ) (chii).

وربما حملهم على هذا التعليل هو نشدانهم لظاهرة مطردة، وتعليل واحد لهذه الظاهرة؛ لأنهم حين وقفوا على فعل من نحو (دعوت) حذفوا الواو، وقلبوا حركة من جنس الحركة التي قبلها وهي الكسرة هنا (دعوت) -دعيت)، ثم قلبوا الكسرتين كسرة طويلة (دعيت).

إن هذا التفسير كذلك، فيه نوع من التعقيد، بالنسبة للمتعلمين الناشئين، لذا يمكن القول بأن الواو حذفت في المقطع (عو)؛ لأن ما قبلها مكسور، والكسرة تناسبها الياء، فاستبدلت بها، كما سبق وأن علله القماء.

2- (نموذج تعدية الفعل بين همزة النقل):

وكذلك الفعل (أبان) صيغته (أفعل) وبنيته العميقة (أبين)، فالناطق استنقل الفتحة على الياء، فحذفها (أي الياء) واستبدلها بفتحة قصيرة، وذلك تبعاً لقانون المماثلة، ثم أعاد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع

الخليل بن أحمد، مع الدال كذلك، ولما كانت الدال غير مفخمة كالصاد، بقي لنا حرف واحد (طاء)، وهو حرف مفخم مثل الصاد تماماً، لذلك أُبدل إليه، ثم إن بعض القبائل العربية تنطق بالتاء طاءً، فيقولون في (تمر) - (طمر)، لأنهما من مخرج واحد. فحرف (t) في الفرنسية ينطق في شكل (ت) و(ط)، وكأنهما حرف واحد ينطق حيناً مرققا، وينطق مفخماً حيناً آخر.

هذه إجابة السؤال الأول، أما السؤال الثاني؛ فلأنه ليس لدينا ما يسوغ لنا أن نحذف الصاد؛ لأنه ليس لدينا مقطع منبوذ، لأن هذا الحرف صحيح، بخلاف الأول المعتل (الواو في "وصل")، ثم إن هذا الحرف الأخير أُلْفَ الفناء والاستبدال.

3- (نموذج الإفتعال من الفعل رَحِم):

إن البنية العميقة للفعل (ارحِم) هي (ارتحِم)؛ لأنه على وزن (إفعل)، استبدلت التاء بحرف الدال، فانتهى الفعل إلى الصورة التي نعرفه بها.

يفسر المحدثون سبب هذا الإبدال إلى كون حرف (الدال) الذي استبدل به التاء مجهوراً، بخلاف الأول (المهموس) الذي لا يتحقق الانسجام والسهولة في النطق إذا سبقه حرف الزاي المجهور كذلك²¹ حيث إن هناك صعوبة في الانتقال الصوتي من الجهر إلى الهمس، لذلك أُبدل حرف التاء بالدال، ليصبح الحرفان المتجاوران مهموسين، وإنما وقع الاختيار هذه المرة على حرف الدال، لا حرف الطاء الذي مخرجه النطق كذلك، لأن الثاني مفخم والأول مجهور، لا يتحقق به الغرض المتوخى من الإبدال.

4- (نموذج الإفتعال من الفعل دَخَر):

وكذلك الحال نفسه بالنسبة للفعل الذي يبدأ بالدال، كالفعل (دخَر) الذي يجيء (أفعل) منه على (الدخَر) بدلا من (ادخَر) فالدال مجهور والتاء مهموس، لذلك وجب إبدال المهموس بمجهور آخر من المخرج نفسه، فكان حرف (الدال)، ويمكن أن تبدل هذه الدال إلى دال فيصبح (ادخَر)، كما حدث في (اظلم) بقلبها إلى (اظلم)، وذلك نشداناً للخفة واليسر في النطق. ويمكن تلخيص هذا النوع من التحويل في ما يلي:

صوت مفخم + صوت مرقق ← تحويل ← صوت مرقق + صوت مرقق

صوت مجهور + صوت مهموس ← تحويل ← صوت مجهور + صوت مجهور

غيره، كما تم قلب الواو بعد نقل حركتها (أَقْوَمَ)، وذلك من أجل التخلص من المقطع (kiw) الذي ترفضه العربية مطلقاً، فكان السبيل إلى ذلك بإطالة حركة الكسرة من خلال قلب الواو ألفاً؛ لأن الواو لا تناسبها الكسرة قبلها، بل الضمة، خلافاً للياء.

4- (نموذج الماضي المعدي بهمزة النقل من الفعل أَمِنَ):

أما الفعل (أَمِنَ) فبنيته العميقة هي (أَمَنَ) على وزن (أَفْعَلَ) حيث توالى فيه همزتان، فحذفت الثانية لثقل توالي الهمزتين²³، و عوض عنها بحركة من جنس الحركة التي قبلها (أي فتحة أضيفت إلى الفتحة بعد الهمزة الأولى، فأصبحت فتحة طويلة)، وهذا ما ذهب إليه القدماء حيث عمد المحدثون إلى فحص ذلك التعليل، فأعادوا هدمه، ثم بنوه من جديد بالمواد التي تم هدمه بها من قبل؛ وذلك لأن القدماء -في هذه الحالة- يعللون هذا التحويل -هنا- بالتقاء الهمزتين، وهذا مما لا تستحسنه العرب، فعمدوا إلى قلب الهمزة الثانية (ألفاً).

إن ما حمل القدماء على هذا التوجيه هو حركة الهمزة الأولى -بطبيعة الحال- وهي الفتحة، وإلا لم يقبلوا الهمزة الثانية أو اء فيصبح الفعل على ذلك في صورة (أَوْمَنَ) أو (أَيْمَنَ)، لذا، نقول إن ما قام به المحدثون لا يعدو أن يكون تحصيل حاصل لا غير.

5- (نموذج الماضي المسند إلى واو الجماعة من الفعل لَقِيَ):

البنية العميقة لهذا الفعل هي (لَقِيُوا) لأنه على وزن (فَعَلُوا).

وما حدث هنا أن الياء وقعت بين كسرة وضمة، فقلبت الكسرة ضمة لمماثلة الضمة بعد الياء، ولم تقلب الضمة كسرة؛ لأن الضمة هنا علامة للجمع²⁴، فأصبح الفعل (لَقِيُوا) ثم سقطت الياء لضعفها، فصار الفعل (لَقُوا)²⁵.

وما غفل عنه هؤلاء أن سقوط الياء هنا لا يترتب عنه سقوط الضمة التي عليها، كما في (أَعَانَ) التي أصلها (أَعِينَ)، لذلك كان عليهم ألا يتجاوزوا هذه المرحلة، لأنه حين تحذف الواو تبقى حركتها (الضمة) فيؤول الفعل إلى (لَقُوا)، ثم تتحول الضمتان القصيرتان ضمة طويلة أي واو، فيصبح الفعل (لَقُوا)، فيلتي ساكنان مثلاًن، الأول الواو الناتجة عن إطالة الضمتين، والثانية واو الجماعة، فتحذف الأولى لوجود الضمة قبلها ليلياً عليها، ولم تحذف الواو الثانية لأنها للجمع، وهذا يشبه ما ذهب إليه القدماء في تفسير إعلال الواو في (يَكْتُبُنَ).

جديدة، وبالتالي تتوالى فتحتان قصيرتان، فتتشكل حركة طويلة وهي الألف. وتسمى هذه المماثلة بالمماثلة الرجعية، أي إن الصوت اللاحق أثر في الصوت السابق، فأدى إلى مماثلته.

ولكن ما نسيه هؤلاء المحدثون أن الإعلال بالنقل يبقى قائماً على كل حال في مثل هذه الحالة؛ لأنه لا مناص من إعادة توزيع الحركات كما قالوا، وهذا شبيه بالنقل، بل هو نفسه، وذلك بعد أن حذفت الياء ثم قلبت فتحة، وتحولت الفتحتين ألفاً، حيث أخذت الياء في (أَبَانَ) حركة الفتحة الطويلة التي هي في أصلها فتحتين قصيرتين، فأصبح الفعل (أَبَانَ).

لعل هذا التفسير اللغوي الحديث زاد من تعقيد تفسير هذه الظاهرة الصرفية الصوتية، ولو قيل أن أصل الفعل هو (أَبِينَ)، تحركت الياء بالفتح فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها (الياء) وهذا إعلال بالنقل. فأصبح الفعل (أَبِينَ)، ثم تحولت الياء إلى ألف وهو الحرف الذي يناسب الفتحة التي تلحق الحرف الذي قبلها (إعلال بالقلب)، فال فعل إلى صورته النهائية (أَبَانَ).

3- (نموذج المضارع المبني للمجهول من الفعل قَوْمَ):

إن البنية العميقة للفعل (أَقِيمَ) هي (أَقْوَمَ) على وزن (أَفْعَلَ)، حيث حذفت الواو وعوضت بكسرة قصيرة تبعاً لقانون المماثلة، ثم أعيد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع جديدة، وبالتالي تتوالى كسرتان (حركتان قصيرتان) فتعوضان بكسرة طويلة (ياء) أي وفق ما يلي:

أَقْوَمَ ← أَقِيمَ ← أَقِيمَ

وهذا ما يصطلح عليه المحدثون بالمماثلة الرجعية.

إن القول بنقل حركة الواو منها إلى الصحيح قبلها ثم قلب هذه الواو ياءً لمناسبة حركة ذلك الحرف (أي الإعلال بالنقل ثم القلب) يبدو أبسط، وأقل تعقيداً من هذا المذهب الذي يبقى قاصراً على كل حال، وغير دقيق؛ لأنهم حينما يحذفون الواو ويعوضونها بالكسرة، ثم يستبدلون الكسرتين بياء طويلة، يقفون أمام حقيقة سكون الحرف الذي قبلها، فيتمطلون التعليل ويقولون إن ما جرى لا يعدو أن يكون إعادة توزيع الحركات.

إن الكسرة الطويلة تستلزم أن تكون قبلها كسرة قصيرة، وإلا لما عدت مداً، ولتحولت إلى لين أو

6- (نموذج اسم الفاعل من الأجوف الواوي قول):

إن الفعل (قَالَ) أجوف واوي، يصاغ منه اسم الفاعل على (قَائِلٌ) فالهمزة فيه منقلبة عن الواو؛ لأن البنية العميقة لهذا الاسم هي (قَاوِلٌ).

يقول القدماء إن سبب إعلال الواو همزة هنا هو أنها جاءت عينا لفعل أجوف أعلت في ماضيه، وهذا كلام صحيح.

ويمكن أن ندعم هذا القول بالاستناد إلى النظام المقطعي العربي، وذلك بتقطيع الكلمة صوتياً.

إن الواو في الفعل (قَوْلٌ) حرف علة، وليست صامتة، فهي حركة على كل حال؛ لأن الفعل مثال أصلا، ولذلك يكون التقطيع الصوتي كما يلي:

قا (ص ح ح) ← (مقطع متوسط مفتوح) وِل (ح ح ص) ← (؟؟) على اعتبار أن الواو حركة.

إن الفاحص لهذا النظام المقطعي يلاحظ عدم استقامته، فهو نظام غير سوي، بل فيه إخلال بقواعد الدراسة الصوتية المقطعية؛ لأن المقطع لا يبدأ بحركة أبدا، ثم إنه لا يبدأ بحركة طويلة، بل نجده يبدأ بصامت في جميع المقاطع العربية، وهذا ما حدث في المقطع الثاني (وِل)، الذي إذا نظرنا إلى الواو فيه على اعتبار أنها صامت يستقيم النظام، أما إذا دققنا فيها، واستنتجنا بأن أصلية في الاعتلال، وفعلها معتل أجوف، فإننا نلاحظ عدم صحة ذلك النظام واضطراره.

لذلك فقد تم تصحيح هذا المقطع بقلب الواو همزة وذلك ليتحول المقطع إلى صورة جديدة وهي (يِل) فيصير النظام المقطعي سليما، لأن الهمزة صامت والمقطع متوسط مغلَق (ص ح ص).

خلاصة الدراسة:

يمكن الخروج بمجموعة من النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة.

أ- الغرض الأول الذي من أجله يحدث التحويل هو تحقيق الانسجام الصوتي وتخفيف الجهد العضلي عند النطق.

ب- التحويل يهدف إلى تقليص عدد المقاطع في الكلمة الواحدة، وهذا للحد من تواليها، الذي يخلق نوعا من الثقل الملاحظ، كما في الفعلين (تَوَدُّ) و(قَوْلٌ) اللذين يتحولان فيما بعد إلى (دَادٌ) و(قَالَ) بإطالة المقطع الأول (حذف الواو)، فبعد أن كانت الكلمتان مكونتين من ثلاثة مقاطع قصيرة أصبحت مؤلفة من مقطعين أحدهما متوسط مفتوح (دَا، قَا) والآخر قصير (د، ل)، وهذا من أساليب التخلص من الثقل.

ج- ويهدف التحويل كذلك إلى التخلص من المقاطع التي تخلق صعوبة؛ إذا اختلفت بعضها ببعض، خاصة المقطع المتوسط المغلق الذي يستبدل بمقطع متوسط مفتوح، كما في (مَوْزَان) تصبح (مِيزَان)؛ لأن الكلمة الثانية أخف وأسهل عند النطق.

د- التحويل يهدف إلى التقريب بين صفات الحروف، وهذا أيضا من أساليب التخفيف والتسهيل النطقي الصوتي، وذلك كما في (اصْتَبَرَ)، فالصاد مجهور، والتاء مهموس، لذلك وجب استبدال أحد الحرفين ليلائم ويشابه أخاه، فلم تستبدل الصاد بحرف آخر؛ لأنها أصلية في الكلمة، فوقع الأمر على التاء لأنها زائدة هنا، فنظر إلى الحروف التي محلها المخرج نفسه، وهي الدال والطاء وهي التي تخرج مع التاء من النطق، فوجدوا أن الدال لا يفي بالغرض المتوخى؛ لأنه حرف مهموس، فاختروا حرف الطاء؛ لأنه مجهور يناسب أخاه، فأصبح الفعل (اصْطَبَرَ).

هـ- لعل اللهجات العرب دوراً في الإبدال القياسي، كما في المثال الذي تقدم، فبعض القبائل تقلب الحروف المتقاربة في المخرج كنطقهم لحرف التاء طاء مثلا، فيقولون في (تمر - طمر).

و- يمكن التخلص من بعض هذه التعقيدات، وذلك بمحاولة إضافة أبواب أخرى للأفعال العربية، خاصة المعتلة، كقولنا مثلا إن الفعل (قال) يمثل بابا، والفعل (مال) باب آخر أيضا، فتصبح الأفعال: (جال، زال، عاد، جاد، ساد) من باب (قال) لأن مضارعها بالواو، وليست من باب (تَصَرَ)، وذلك هروبا من التعليل الذي قد يصعب من علم الصرف، ومثلها كذلك الأفعال (بات، عاش، جاش، بان، فاض) من باب (مال)، لأن مضارعها بالياء.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن بعض حالات التحليل الصوتي للتحويلات الصرفية عند المحدثين مبني على آراء القدماء وجهودهم اللغوية العظيمة، إذ إنه في كثير من الحالات التي تم طرحها هنا يتشابه التعليل التقليدي القديم مع تعليل التيار الحديث.

إلا أن هؤلاء قد أسهموا إسهاما عظيما في تطوير المناهج التي تحلل بها الظاهرة الصرفية. ومحصول القول إنه يجب الاعتراف بجهود القدماء والمحدثين معا، واستنتاج قواعد مشتركة هي نتيجة الجمع بين النهجين، وذلك للاستفادة من جهود علماء اللغة القدماء والمحدثين معا.

الهوامش :

- 1- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 01، 1997م، 190/2.
- مادة (ح و ل).
- 2- الكهف/108.
- 3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها
- 4- الإسراء/77.
- 5- ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، زكرياء ميشال، المؤسسة الجامعية، بيروت لبنان، ط02، 1983م، ص: 260. وينظر: تشومسكي ومدرسته اللغوية: خليل أحمد عمارة، مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع96، السنة الثامنة، 1985م، ص: 108-109.
- 6- ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، 2005م، ص: 205، وينظر كذلك: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، زكرياء ميشال المؤسسة الجامعية، بيروت: لبنان، ط02، 1985م، ص: 101 وما بعدها.
- 7- ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، بيروت: لبنان، ط01، 2004م، ص: 52 وما بعدها.
- 8- أي عند تشومسكي.
- 9- ينظر: المرجع السابق، ص: 52 وما بعدها.
- 10- أي البنية السطحية والبنية العميقة.
- 11- ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة مصر، (د.ط)، 2006، ص: 14 وما بعدها.
- 12- ينظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، حليلة أحمد عمارة، دار وائل، عمان: الأردن، ط: 01، 2006، ص: 230.
- 13- ينظر: المرجع نفسه، ص: 223.
- 14- المرجع نفسه، ص: 220.
- 15- ينظر: صيغ الأمر في العربية، بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، طه الجندي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد 24، 1999م، ص: 122.
- 16- اطلع عليها لما كان طالبا في المرحلة الجامعية مع أستاذه "فرانز روزنتال" الذي كان يدرس في جامعة بنسلفانيا، وهو أحد المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية.
- ينظر: تشومسكي ومدرسته اللغوية، خليل أحمد عمارة، مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 96، السنة الثامنة، 1985م، ص: 108 وما بعدها.
- 17- القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق، عمان: الأردن، ط01، 2007م، ص: 77.
- 18- ينظر: "التحولات الصوتية المقطعية للمزدوج الحركي"، فيصل إبراهيم صفا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية: "التواصل"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 16، 2006، ص: 18 وما بعدها.
- 19- ينظر: الدراسات اللغوية الحديثة وجورها عند العرب، صلاح الدين صالح حسنين، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 59، السنة الخامسة، 1982م، ص: 60.
- 20- ينظر: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال الصرفي في المشتقات الأحد عشر والمصادر وتيسير تعليم المبرمج منها لتلامذة المرحلة الثانوية من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم والمنهاج الوزاري، دراسة وصفية تحليلية، رابح بومعزة، رسالة ماجستير (مخطوط)، معهد اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، 1998، 1999، ص: 218.
- 21- ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة: مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 39.
- 22- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، ص: 410.
- 23- ينظر: الكتاب، سيبويه، 246/4.
- 24- ينظر: الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2004م، ص: 130.
- 25- ينظر: المرجع نفسه، ص: 130.

